العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في سورية (اختبارات السببية والتكامل المشترك)

د. محمد معن ديوب* علي حسن**

(الإيداع: 9 كانون الأول 2019 ، القبول: 13 آب 2020)

الملخص :

تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي غامضة من الناحية النظرية والتجريبية، فبينما تكشف بعض الافتراضات النظرية أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى كفاءة اقتصادية أكبر، فإن عيوب السوق والاختلاف في التكنولوجيا قد تؤدي إلى تأثير سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية.

وقد بينت العديد من الدراسات أن اقتران نمو الناتج المحلي الإجمالي بالانفتاح التجاري، لا يمكن تفسيره في كثير من الحالات بأن ارتفاع درجة الانفتاح أدى إلى نمو الناتج، بل قد يكون العكس صحيحاً، فنمو الناتج المحلي قد يكون سبباً للانفتاح التجاري وليس نتيجة له والعكس صحيح.

لذا استخدمت في هذه الدراسة سببية جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما استخدمت نظرية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للكشف عن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة (1991 – 2017).

وقد أظهر اختبار جرانجر للسببية أن الانفتاح التجاري يسبب النمو الاقتصادي بينما النمو الاقتصادي لا يسبب الانفتاح التجاري في الأجل القصير، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من الانفتاح التجاري إلى معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن التغيرات في الانفتاح التجاري سيكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، تكامل مشترك، سببية جرانجر.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سوريا.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سوريا.

The Relationship between Trade Openness and Economic growth in Syria (the Causality and co-integration tests)

Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub* **Ali Hasan****

(Received: 9 December 2019 ,Accepted: 13 August 2020)

Abstract:

The relationship between trade openness and economic growth is ambiguous from both theoretical and empirical point of view, while some theoretical assumptions reveal that trade openness leads to greater economic efficiency, market imperfections, and differences in technology may lead to a negative impact of trade openness on economic growth, especially in developing countries.

Several studies have shown that the association of GDP growth with trade openness cannot be explained in many cases by the fact that the degree of openness has led to growth in output. Rather, the opposite may be true, as GDP growth may be a reason for trade openness, not a result of it, and vice versa.

Therefore, this study attempts to research the relationship between trade Openness and economic growth in Syria.

This study employed Granger causality to determine the direction of causality between trade openness and economic growth in the short run, while co-integration and the error correction model is (ECM) employed to determine the relationship between trade openness and economic growth in the long run. The study uses annual time series data from 1991 to 2017, obtained from the Central Bureau of Statistics

The result of the Granger causality test shows that trade openness Granger causes economic growth, while economic growth doesn't, Granger causes trade Openness in the short run. The result of error correction model shows a unidirectional causality from trade openness to economic growth in the long run.

Thus it can be concluded that changes in trade openness will have a significant effect on changes in the rate of growth in the short and long run.

Key words: Economic growth, Trade openness, co-integration, Granger causality.

* Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia ،Syria

** PHD Student , Department of Economic and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

1. مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم محاور التنمية الاقتصـــادية، فمن خلالها يتم تصـــدير فائض الإنتاج عن حاجة الســـوق المحلية، لتوفير العملة الصـعبة اللازمة لتمويل المسـتوردات الرأسـمالية الضـرورية لتنفيذ خطط التنمية، هذا وقد تعاظمت أهميتها في ظل السـياق الحالي للعولمة إلى الحد الذي اقترن فيه تحقيق التنمية الاقتصـادية بالانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على انسياب السلع والخدمات.

والمراقب لسير المناقشات الجارية في مفاوضات جولات الجات الثماني والمناقشات الجارية ضمن تشكيلات منظمة التجارة العالمية، يكتشـف الجهود المبذولة باتجاه تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري، حيث شـملت جولة الجات الأخيرة التوسـع في الأنشـطة التي تشـملها الاتفاقيات التجارية، وإزالة كل المعوقات ضـمن نطاق المزايا الممنوحة مثل الدعم أو التسـهيلات المقدمة من قبل الحكومة أو أجهزتها لبعض الأنشـطة أو السـلع، للوصـول إلى مرحلة التحرير الكلي للعمليات التجارية في الأسواق الدولية.

وفي هذا الإطار فقد سعت العديد من الدول إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري، بغية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية في تحقيق نمو اقتصادي أكبر، حيث يتيح لها الانفتاح التجاري سد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية، و تركيز جهدها الإنمائي في القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، والاستفادة من سعة السوق مما يسمح لها بزيادة الإنتاج في كافة الأنشطة الاقتصادية.

إلا أن بعض الاقتصاديين يبدي تحفظاً على سياسة الانفتاح التجاري، وخاصةً بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف هياكلها الإنتاجية وضـــعف القدرة التنافســـية لمنتجاتها مقارنة بمنتجات الدول المتقدمة، حيث يتيح الانفتاح التجاري للدول المتقدمة الحصـــول على مســـتلزمات إنتاجها عن طريق الاســـتيراد الحر، ويوفر لها إمكانية تصـــريف إنتاجها في الســـوق المعولمة، مما يضمن لها استمرار عملية النمو على حساب إعاقتها في الدول الأقل تقدماً، خاصةً وأن هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الخارجية تتيح لها الحصول على ما تستورده بأفضل الشروط وأقل الأسعار، وفرض ما تراه من شروط على ما تصدّره، وهو الأمر الذي ينجم عنه انتفاع أكبر لها من تحرير التجارة الدولية، وإلحاق ضرر أكبر بالدول الأقل تقدماً.

وبالتالي نجد أن النقاش حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لا يزال مفتوحاً. فبينما تسجل سياسات التوجه الخارجي أداء أفضل للنمو الاقتصادي في بعض البلدان نجد أن سياسة التوجه الداخلي سجلت نمواً أفضل في بلدان أخرى لذا لا تزال العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي موضع جدل وشكوك لجهة السببية في العلاقة واتجاه تأثيرها.

2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من كثرة الدراسـات النظرية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصـادي إلا أن هذه الدراســات لم تتمكن من حســم الجدل حول طبيعة واتجاه العلاقة، إذ اختلفت نتائجها باختلاف الاقتصــاد محل الدراســة والمنهجية المستخدمة وبقراءة في معدلات النمو الاقتصادي السوري ودرجة الانفتاح التجاري السوري خلال الفترة السابقة لفترة الحرب نلاحظ أن معدل النمو الاقتصـــادي بلغ وســـطياً خلال الفترة (1991–2011) 5.7% بالتزامن مع معدل انفتاح تجاري مقداره 67.3% [1] الأمر الذي يدفع للتساؤل الآتي:

هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصـــادي؟ وإن وجدت هذه العلاقة فما اتجاه الســـببية فيها؟

[1] تم حساب الأرقام بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

3. أهمية الدراسة:

أدى الجدل النظري المتعلق بالتأثير المتبادل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إلى ضرورة الاهتمام باختبار تجريبي للفرضية التي تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية، مقابل الفرضية التي ترى أن سياسات الحماية التجارية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط عدم اليقين النظري بأدلة تجريبية مختلطة وغير حاسمة بشأن المسألة، لذا تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة إجراء اختبار تجريبي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في سورية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- ✓ دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في سورية واستقصاء وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وتحديد اتجاه السببية في هذه العلاقة إن وجدت.

5. فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات الأتية:

- ✓ هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.
- ✓ الانفتاح التجاري يسبب النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.
- ✓ النمو الاقتصادي يسبب الانفتاح التجاري في الأجلين القصير والطويل.

6. الدراسات السابقة:

حاولت العديد من الدراسات البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، ففي حين وجدت بعض الدراسات حول التجارة والنمو دعماً قوياً للاقتراح القائل بأن هناك تأثير متبادل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فإن هناك دراسات أخرى وجدت أن التأثير المتبادل بين الانفتاح التجاري والنمو ضئيل أو معدوم وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري:

الدراسة الأولى: التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية: دليل من افريقيا جنوب الصحراء، مجلة التجارة الافريقية.

Zahonogo, P.(2016).Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa, Journal of African Trade, 3(1-2) : 41-56.

بحثت هذه الدراسة في كيفية تأثير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك باستخدام نموذج ديناميكي يحلل بيانات لِـ 42 دولة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة من 1980 إلى 2012 مستخدمة تقنية التقدير المجمعة، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي وهام في النمو الاقتصادي حتى يصل إلى عتبة ينخفض تأثيره فوقها، أي قد تختلف آثاره على النمو وفقاً لمستوى الانفتاح التجاري.

الدراسة الثانية: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي اختبارات السببية لبيانات بانل، المجلة الدولية للأعمال والمجتمع.

Idris, J., Yusop, Z., Habibullah, M.S. (2016). *trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective,* International Journal of Business and Society, 17 (2), 281-290

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 87 دولة من ضمنها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقد وجدت تأثير إيجابي للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في باكستان (1980-2010) المجلة العالمية للأعمال والإدارة.

Ali, W., Abdullah, A. (2015).The Impact of Trade Openness on the Economic Growth of Pakistan: 1980-2010, Global Business and Management Research: An International Journal, 7(2),120-129.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1980-2010) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك وقد وجدت علاقة إيجابية على المدى القصير بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، لكن النتائج على المدى الطويل تشير إلى أثر سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

الدراسة الرابعة: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: تحليل السلاسل الزمنية في بنغلاديش، جامعة راجشاهي.

Karim, M. R., Islam, R. (2014). *The Impact of Trade Openness on Economic growth: A time series analysis in the context of Bangladesh*. University of Rajshahi, Bangladesh,1-12

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة (1980-2012) (تم استخدام متغيرين: الأول نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثاني: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) ولم تجد الدراسة أثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

الدراسة الخامسة: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دليل تجريبي من جنوب أفريقيا، البحوث الاقتصادية لليونيسا.

Malefa, R.M., Nicholas, M.O. (2018). Impact Of Trade Openness On Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa, Unisa Economic Research Working Paper Series, 1-35

استخدمت هذه الدراسة المؤشرات الآتية: (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي – نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي – إجمالي التجارة إلى الناتج – حجم البلد والموقع الجغرافي) لدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا وتوصلت الدراسة إلى أن النتيجة تختلف باختلاف المتغير المستخدم للتعبير عن الانفتاح التجاري.

الدراسة السادسة: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من الاقتصادات الانتقالية ، المؤتمر الدولي للإدارة.

Silajdzic,S., Mehic, E. (2018).Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence fromTransition Economies,managment international conference, italy,581-594

اعتمدت هذه الدراسة طريقة مختلفة عما سبق حيث درست العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى درست العلاقة بين الحواجز التجارية (ممثلة بالتعريفة الجمركية) والنمو الاقتصادي وذلك في عينة تتضمن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وذلك خلال الفترة (1992 – 2014) وقد وجدت علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، لكن وفي الوقت ذاته لم تجد أثر سلبي للحواجز التجارية على النمو الاقتصادي، وهذا يشير

إلى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست علاقة بسيطة، وأن طبيعة العلاقة تعتمد على مستويات التنمية وحجم الاقتصاد والكفاءة التكنولوجية في البلد المدروس.

الدراسة السابعة: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية: حالة بلدان وسط وشرق أوروبا، مجلة اقتصاديات الهندسة.

Pilinkiene,V. (2016). *Trade Openness, Economic Growth and Competitiveness. The Case of the Central and Eastern European Countries* , Engineering Economics, 27(2): 185–194

حللت هذه الدراسة البيانات الخاصة بـــ 11 دولة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (2000–2014) وذلك لدراسة العلاقات السببية بين كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية ووجدت أن النمو الاقتصادي يؤثر إيجاباً على الانفتاح التجاري، وأن القدرة التنافسية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي نجد:

الدراسة الثامنة: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية.

حاولت هذه الدراسة توضيح العلاقة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2012) معتمدة على المنهج الكمي والقياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully – Modified OLS)، وتوصلت بعد التحليل إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لم تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظراً لضعف البنية التصديرية وكذلك ضعف الجهاز الإنتاجي.

الدراسة التاسعة: الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصاديات العربية على الخارج، وأثر ذلك على نموها الاقتصادي، ولتحقيق ذلك استخدمت نماذج بانل خلال الفترة (1980–2006) لعينة تتكون من ثلاث عشرة دولة من المنطقة العربية. وقد أظهر التحليل ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي إن الانفتاح التجاري لم يكن محدداً رئيسياً للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

الدراسة العاشرة: بعنوان تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية.

بحثت هذه الدراسة في أساليب تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثيرها في معدل النمو الاقتصادي السوري وسوق العمل من خلال اختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والصادرات والواردت كمتغرين مستقلين، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة المستوردات بمقدار مليار ل.س تؤدي لزيادة الناتج المحلي قرابة 5.78 مليار ل.س، كما أن زيادة الصادرات بمقدار مليار ل.س تؤدي لانخفاض الناتج بمقدار 3.669 مليار ل.س وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكل التجارة الخارجية السورية وخاصة الصادرات التي تُظهر أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي السوري خلافاً للنظرية الاقتصادية والذي يمكن رده إلى ضعف القيمة المضافة للصادرات نتيجة عدم التصنيع لآخر مراحل الإنتاج.

نلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أنها بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري من اتجاه واحد، فبعض هذه الدراسات ركزت على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، في حين أن بعضها الآخر ركز على أثر

النمو الاقتصادي على الانفتاح التجاري، أما الدراسات الحالية تدرس العلاقة السببية باتجاهين، مما يقدم صورة شاملة عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

7. **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة في استخلاص نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، والمنهج القياسي الذي يعتمد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة (**الانفتاح التجاري مقاساً بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ($OPEN$) ومتغير معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP))** خلال الفترة (1991 – 2017) باستخدام منهجية التكامل المشترك لإنجل وجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ ECM، وقد تمت كافة الاختبارات باستخدام برنامج $Eviews10$ هذا وتتلخص خطوات الدراسة القياسية بالآتي:

أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين: يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص التأكد من مدى سكون سلاسل المتغيرات قيد الدراسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة ومنها اختبار ديكي فولر الموسع $Augmented\ Dickey-Fuller$ الذي يختبر الفرضية الآتية :

الفرض العدم: السلسلة غير مستقرة مقابل **الفرض البديل** الذي ينص على استقرار السلسلة. (Maddala & Kim ,1998: 79 – 85)

ب- إذا كانت كلا السلستين مستقرة عند الفرق الأول، يمكن القول إن السلسلتين متكاملتين تكامل مشترك.

ت- إذا تحقق شرط التكامل المشترك نلجأ لطريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير معادلة انحدار لكل من المتغيرين.

ث- بعد ذلك نوجد سلسلة البواقي (حد الخطأ العشوائي) لكل معادلة من المعادلات السابقة.

ج- نختبر استقرارية بواقي المعادلتين فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة عند المستوى الأصلي يمكن الانتقال إلى نموذج ECM وإلا نرفض وجود العلاقة التوازنية. (Maddala & Kim ,1998: 79 – 85)

ح- في حالة تحقق الشرط السابق يتم تقدير نموذج ECM لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل إلى المغير التابع.

خ- إذا كان معامل تصحيح الخطأ في المعادلة المقدرة (π) سالباً ومعنوياً فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل في المعادلة باتجاه المتغير التابع، فيما يدل $1/\pi$ على سرعة تصحيح اختلال التوازن .

د- بعد ذلك نختبر وجود علاقة سببية في الأجل القصير باستخدام سببية جرانجر.

8. **الإطار النظري للدراسة:**

8-1- مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (عجمية وآخرون، 2010: 73)

وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، ووفقاً لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية.
- ✓ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية. (عطية ،2003: 11)

8-2- تعريف سياسة التجارة الخارجية:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية مجموعة التشريعات واللوائح التي توضع من جانب أجهزة الدولة، و التي تعمل على تقييد نشاط التجارة الخارجية أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.(هرمز وقنوع، 2007: 277)

8-3- أنواع السياسات التجارية:

تصنف السياسات التجاريّة وفقاً للنظام الاقتصادي المطبق في كل دولة إلى نوعين:(حشيش وشهاب،2005 :292)

أ- **سياسات حمائية:** تُعرَف أيضاً بسياسة تقييد التجارة، وفيها تستخدم الدولة سلطاتها للتأثير في المبادلات الدولية وحجمها من خلال مجموعة الإجراءات والقواعد التي تضع قيوداً على تدفق المنتجات عبر الحدود لتحقيق مصالح اقتصادية معينة على الصعيد القومي ويمكن أن تكون هذه القيود قيمية أو كمية أو نوعية.

ب- **سياسات تحررية:** يطلق عليها أيضاً سياسة تحرير التجارة، أو سياسة الانفتاح التجاري، وتعرّف بأنها مجموعة الإجراءات التي تسمح بتدفق المنتجات بحرّية عبر الحدود دون تدخل من الدولة.

كما و تقسم السياسات التجارية من حيث التوجه إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- **سياسة إحلال المستوردات:** وتدعو هذه السياسة إلى ضرورة الاعتماد على الذات لتوفير ما يحتاجه الاقتصاد من سلع و خدمات عن طريق الإنتاج المحلي بدلاً من استيرادها من الخارج، لذلك يطلق عليها أحياناً سياسة التوجه الداخلي وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من سياسة الحماية التجارية. (السواعي، 2006: 194)

ب- سياسة تشجيع الصّادرات: تدعو هذه السياسة إلى ضرورة التركيز على قطاع الصادرات، وهذا يعني إعطاء اهتمام كبير للسوق التجاري الخارجي لتصريف وتسويق البضائع والخدمات المحلية، لذا فهي تسمى أحياناً بسياسة التوجه الخارجي. (هرمز وقنوع، 2007: 305)

إلا أنه وبعد العرض السابق ينبغي الإشارة إلى أنه يندر أو يستحيل أن نجد أي من السياستين على الساحة الدولية بالمطلق وإنما تتراوح السياسات التجارية بين هذه وتلك إذ تتبع الحكومات مزيجاً من السياستين بحيث يصعب تحديد مدى كل من الحرية و الحماية على حدا.

8-4- الانفتاح التجاري:يعرف الانفتاح التجاري بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (ظاهر، 2013: 20)

هذا ويعكس مؤشر الانفتاح التجاري أهمية الصادرات والمستوردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجاته، كما أنه يعكس مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية، كالأسعار العالمية، والسياسات المالية والاقتصادية للشركاء التجاريين، والاتفاقيات، والتكتلات الاقتصادية، والأحداث السياسية العالمية، ويتم حسابه عبر الصيغة:

$$OPEN = \frac{X + M}{Y}.100$$

حيث : الانفتاح التجاري $OPEN$ الناتج المحلي الإجمالي Y

قيمة الصّادرات X قيمة المستوردات M

8-5- العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

تنطوي استراتيجية النمو لأي بلد على اختلافات في مساهمة مختلف عناصر متطابقة الدخل القومي على النحو الوارد في المعادلة التالية: $Y = C + I + G + (X - M)$ حيث يكون نمو الناتج دالة في مساهمات العوامل وإنتاجيتها.

ومن هذا المنظور يمكن لارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري $\left[(X - M) / Y \right]$ أن يسهم في النمو إذا كانت المدخلات المستوردة أعلى إنتاجية من المدخلات المحلية، أو إذا كانت هناك آثار تكنلوجية أو غير ذلك من الآثار غير المباشرة للتصدير أو الاستيراد، وتشير الأدبيات إلى أن وجود درجة عالية من الانفتاح التجاري يترك أثراً إيجابياً على النمو، لا سيما في البلدان التي تصدر نسبة كبيرة من المصنوعات والتي تنجح في رفع القيمة المضافة لمحتوى صادراتها، كما يتسم الانفتاح التجاري المرتفع بأهمية على صعيد الاقتصاد الجزئي حيث أنه يحدد درجة انفصال الهيكل القطاعي للعرض المحلي عن الهيكل القطاعي للطلب المحلي، فهذه الفجوة تكون واسعة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الى تصدر نسبة عالية من السلع الأولية، كما أنها تكون كبيرة أيضاً في البلدان التي تنتج سلعاً لا يقدر على اقتنائها سوى قلة قليلة من المستهلكين المحليين. (أونكتاد، 2013: 101)

هذا ويمكن إيجاز الحجج العامة التي يقدمها أنصار الانفتاح التجاري في الآتي: (لوصيف، 2013: 18)

- ✓ يتيح الانفتاح التجاري توسيع حجم السوق مما يساعد على توطيد دعائم التقسيم و التخصص الدولي.
- ✓ تحقيق مكاسب مادية نتيجة الاعتماد المتبادل في إنتاج السلع بسبب اختلاف التكاليف وتخفيض أسعار السلع المتبادلة دولياً.
- ✓ يعتبر الانفتاح التجاري سلاحاً فعالاً ضد قيام المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل يجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو سادت السياسة الحمائية.
- ✓ الحرية لها آثار اقتصادية إيجابية سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين من خلال تشجيعها للتقدم التقني والفني وتحسين وسائل الانتاج الأمر الذي ينعكس على أسعار ونوعية السلع.
- ✓ في كثير من الدول الناشئة ساهمت المنتجات الصناعية المستوردة في تشجيع الطلب المحلي ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات.

إلا أن بعض الاقتصاديين يبدي تحفظاً على العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مستندين إلى حجج ومبررات كثيرة ومتداخلة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي ويمكن إيجاز المبررات الاقتصادية للحماية التجارية بالآتي: (لوصيف، 2013: 16)

- ✓ توفير الحماية للصناعات المحلية الناشئة كونها تكون غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية ذات الخبرة من الوجهة الفنية والثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية، كما تساعد الحماية التجارية في مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، بهدف غزو أسواق مقصودة من أجل السيطرة عليها مما يؤدي لتحطيم الصناعات الناشئة.
- ✓ تسهم سياسات الحماية في علاج مشكلة البطالة، فمن المتعارف عليه أن فرض حماية سعريه أو كمية سيؤدي من خلال الآثار المترتبة عليها إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة المحلية وزيادة تشغيل الموارد الاقتصادية.

- ✓ تحسين معدل التبادل الدولي من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات، باعتبار أن هذا سيؤدي بالمصدِّر الأجنبي إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأسعار أقل من تلك التي كانت سائدة سابقاً، مما يعني تحسناً في معدل التبادل الدولي لصالحها، إلا أن ذلك مشروط بمرونة العرض ومرونة الطلب على السلع محل الحماية.
- ✓ معالجة العجز في ميزان المدفوعات فالحماية سواء كانت سعريه أو كمية تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات وبالتالي يقل الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات و لكن ذلك مرتبط بمرونة الطلب والعرض في السوق الداخلية على السلع محل الحماية.

8-6- سياسة التجارة الخارجية السورية: ارتكزت السياسة الاقتصادية السورية قبل فترة الدراسة (1991-2017) على مبدأ الاعتماد على الذات، واستراتيجية إحلال المستوردات وربط الاستيراد بالتصدير، وبهدف الوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي جرى تقييد الاستيراد ونظام الإجازات والرقابة على النقد الأجنبي من أجل بقاء النفوذ الأجنبي على الاقتصاد الوطني في أضيق الحدود وبعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بدأت مرحلة جديدة تميزت بارتفاع وتيرة الانفتاح الاقتصادي عموماً والتجاري خصوصاً، بما يتسق مع معايير التجارة الدولية وشراكاتها ورغم الضغوط السياسة الخارجية وخاصةً بعد عام 2003 استمرت سيرورة التحرير الاقتصادي بالتصاعد داخلياً وخارجياً انطلاقاً من رؤيةٍ أساسية وهي دمج الاقتصاد السوري بسيرورات الاقتصاد العالمي، ومواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع معايير منظمة التجارة العالمية، وقد أخذ هذا التحرير على مستوى علاقات التجارة الخارجية شكل اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، لكن وبسبب عرقلة التوقيع النهائي لاتفاقية الشراكة السورية – الأوروبية أخذت هذه الاتفاقيات شكلاً مميزاً وهو تعزيز آليات التحرير من جانب واحد، من منطلق أن تحرير الاقتصاد السوري هو ضرورة استراتيجية مستقبلية تخدم أهداف النمو المستدام.(هيئة تخطيط الدولة، 2007: 273)

9. الدراسة العملية: سيتم دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي من خلال تحليل بيانات السلاسل السنوية للانفتاح التجاري (مقاساً بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو الاقتصادي (مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1991 – 2017) بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والواردة في الملحق.

9-1- اختبار استقرار متغير الانفتاح التجاري عند المستوى الأصلي: عند إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 لذا تم إجراء اختبار جذر الوحدة بدون قاطع و اتجاه وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 1: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الانفتاح التجاري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: OPEN has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-1.303787		0.1727
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.1727$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن سلسلة الانفتاح غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

9-2- اختبار استقرار متغير الانفتاح التجاري عند الفرق الأول:

نختبر استقرارية الانفتاح التجاري عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 2: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الانفتاح التجاري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-5.217228		0
Test critical values:	1% level	-2.66072	
	5% level	-1.95502	
	10% level	-1.60907	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة الانفتاح التجاري مستقرة عند الفرق الأول.

9-3- اختبار استقرار متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي:

عند إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 لذا تم إجراء اختبار جذر الوحدة بدون قاطع واتجاه وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة نصيب الفرد من الناتج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-0.742086		0.3848
Test critical values:	1% level	-2.66072	
	5% level	-1.95502	
	10% level	-1.60907	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.3848$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

9-4- اختبار استقرار متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول:

نختبر استقرارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين فنحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة نصيب الفرد من الناتج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t–Statistic		Prob.*
	–3.014737		0.0041
Test critical values:	1% level	–2.66072	
	5% level	–1.95502	
	10% level	–1.60907	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.0041$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند الفرق الأول.

9–5– اختبار التكامل المشترك:

بعد أن تبين لنا استقرار السلسلتين عند الفرق الأول $d(1)$ نذهب باتجاه التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين:

بما أن سلسلتي OPEN و GDP مستقرتين عند الفرق الأول $d(1)$ فسوف يكون هناك متجه مشترك يربطهما معاً. واكتشاف ذلك يتطلب تجميع خطي للمتغيرين تكون بواقي سلسلة التقدير فيه مستقرة عند المستوى الأصلي هذا ويعطى التجميع الخطي المذكور بإحدى الصيغتين: (جوجاراتي، 2015، 1059).

9–5–1– الصيغة الأولى:

$$OPEN = \beta_1 + \beta_2 GDP_t + u_t$$

بأخذ البواقي

$$u_t = OPEN - \beta_1 - \beta_2 GDP_t$$

إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي $u_t \sim d(0)$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك.

و بتقدير العلاقة السابقة نجد أن : $\text{OPEN} = 9.41(10)^{-6}\text{GDP} + 0.06$

بعد أخذ بواقي المعادلة السابقة نجري اختبار جذر الوحدة عليها بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة انحدار الانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: RO has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t–Statistic		Prob.*
	–2.260173		0.0256
Test critical values:	1% level	–2.656915	
	5% level	–1.954414	
	10% level	–1.609329	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.0256$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين لذا ننتقل إلى نموذج ECM.

9-5-2- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

بما أن سلسلتي GDP, OPEN متكاملة تكامل مشترك يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ بالصيغة الآتية: $\Delta OPEN_t = a_0 + a_1 \Delta GDP_t + \pi \hat{u}_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \pi \prec 0$ (شيخي، 291:2011)

وبتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن:

$$\Delta OPEN_t = 3.29(10)^{-6} \Delta GDP_t - 0.065 \hat{u}_{t-1} - 0.016 \quad , \pi \prec 0$$
$$PROB \qquad (0.49) \qquad (0.72) \qquad (0.32) \qquad R^2 = 0.02$$

نلاحظ أن معامل $\hat{u}_{t-1}$ سالب لكن غير معنوي وبالتالي فإن التغيرات في الانفتاح التجاري لا تعتمد على التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

9-5-3- الصيغة الثانية: $GDP = \beta_1 + \beta_2 OPEN_t + u_t$

بأخذ البواقي $u_t = GDP - \beta_1 - \beta_2 OPEN_t$

إذا كانت سلسلة بواقي المعادلة السابقة مستقرة عند المستوى الأصلي $u_t \sim d(0)$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك.

و بتقدير العلاقة السابقة نجد أن : $GDP = 42926.23 OPEN + 29961.23$

بعد أخذ بواقي المعادلة السابقة نجري اختبار جذر الوحدة عليها بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الانفتاح التجاري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: RG has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey-Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-2.121058		0.0349
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.0349$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين لذا ننتقل إلى نموذج ECM.

9-5-4- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

بما أن سلسلتي GDP , OPEN متكاملة تكامل مشترك فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ بالصيغة الآتية: $\Delta GDP_t = a_0 + a_1 \Delta OPEN_t + \pi \hat{u}_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \pi \prec 0$

وبتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن:

$$\Delta GDP_t = -737.42 \Delta OPEN_t - 0.34 \hat{u}_{t-1} - 360.07 \quad , \pi \prec 0$$
$$PROB \qquad (0.95) \qquad (0.003) \qquad (0.7) \qquad R^2 = 0.34$$

نلاحظ أن معامل $\hat{u}_{t-1}$ سالب ومعنوي لذا نقبل ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري.

أي أنه عندما ينحرف نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدى القصير $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 34% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن بمعنى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستغرق $(1/0.34) \approx 2.94$ سنة للوصول إلى قيمته التوازنية إثر أي اختلال في الانفتاح التجاري.

9-6- اختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير:

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي فإن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما و يقوم هذا الاختبار على تقدير الزوج الآتي من الانحدارات: (Granger, 1969 , 427)

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} a_i OPEN_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j GDP_{t-j} + u_{1t}$$
$$OPEN_t = \sum_{i=1}^{n} \lambda_i OPEN_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j GDP_{t-j} + u_{2t}$$

وبتقدير المعادلتين السابقتين نحصل على النتائج الآتية :

الجدول رقم 8: نتائج اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1991 2017 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob	
OPEN does not Granger Cause GDP	25	10.9443	Prob1	0.0006
GDP does not Granger Cause OPEN		3.0931	Prob2	0.0675

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E-views10$.

بما أن $prob1 = 0.0006$ وهو أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل القاضي بأن الانفتاح التجاري يسبب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

كذلك نجد أن $prob2 = 0.0675$ وهو أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض العدم القاضي بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الانفتاح التجاري في الأجل القصير.

10. الاستنتاجات:

أ- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الانفتاح التجاري إلى معدل النمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تتعدل نحو القيمة التوازنية بنسبة تقارب 34% خلال واحدة الزمن المدروسة، أي إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في تغيراته على الانفتاح التجاري وذلك في الأجلين الطويل والقصير، ويمكن تفسير ذلك من الناحية النظرية في إطار تحليل الدول النامية، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في التأثير على مختلف مكونات الطلب الكلي الأخرى، باعتبارها المتغير المستقل الوحيد في معادلة الطلب الكلي والذي لا يرتبط بالدخل، فقد أشارت بعض المصادر إلى إمكانية ربط الإنفاق الحكومي بقيمة الصادرات، إذ يزداد الإنفاق الحكومي عند زيادة الصادرات (Khan, 1974) وفي حالة سورية يؤكد التقرير الصادر عن هيئة تخطيط الدولة في عام 2005 أن إيرادات النفط الخام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة، كما بينت العديد من الدراسات التي أجريت على البلدان النامية وجود علاقة قوية بين الصادرات الخام والادخار (بوخشيم، 2003) حيث تكوّن الإيرادات من الصادرات الخام المصدر الرئيسي لتوليد الدخل وتمويل النشاط الاقتصادي، لذا تعتبر محدداً رئيسياً للاستثمار، نظراً للدور الهام الذي تلعبه في سد فجوة الموارد المحلية والإسهام البارز لها في تمويل الإنفاق العام والاستثماري منه على وجه الخصوص، لذا يمكن النظر إلى الصادرات الخام من زاوية كونها مدخرات حكومية تسهم في تكوين الادخار المحلي، كما أن الصادرات في الدول النامية تعتبر محدداً أساسياً للواردات وذلك بالنظر إلى ما توفره من إحتياطيات من العملة الأجنبية، وهذا ما أشار له ($Sarmad, 1988$) وبالتالي فإن الزيادة في الصادرات تسمح بزيادة مكونات الطلب الكلّي الأخرى وبالتالي زيادة الدخل بما يكفي لإحداث زيادة في الواردات تعادل الزيادة الأولية في الصادرات.

ب- إن تغيرات الانفتاح التجاري لا تعتمد على التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير، أي إن نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يسبب الانفتاح التجاري، وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة شبه الريعية للاقتصاد السوري، والذي استخدم حصيلة صادراته في تمويل واردات استهلاكية ووسيطة شكلت نسبتها[1] 74% تقريباً من إجمالي الواردات، وذلك على حساب الواردات من السلع الرأسمالية التي تخلق القاعدة الإنتاجية.

11. التوصيات:

استناداً للمراجعة النظرية والتجريبية وانطلاقاً من مزايا وسلبيات كل سياسة تجارية، يمكن القول بأنه لا يمكن الاعتماد على سياسة تحررية أو حمائية بالمطلق وإنما يجب أن تتراوح السياسة التجارية بين الانفتاح والتقييد وبناءً عليه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أ- إدخال منتجات أكثر تطوراً في سلة الصادرات، تؤدي إلى الارتقاء في سلسلة القيمة، وذلك من خلال العمل على تطوير هيكل الصادرات قطاعياً وجغرافياً ومراجعة خطط دعم الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية وكيفية حمايتها من الإجراءات الحمائية المتخذة من قبل الشركاء التجاريين.

[1] تم حساب الرقم بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

ب- تدخل الدولة بشكل أكبر لحماية الصناعات المحلية الناشئة، كونها تشكّل بدائلاً لمستوردات محتملة من خلال فرض تدابير تجارية حمائية تطبق بشكل مؤقت من أجل بناء ميزة نسبية في قطاع (قطاعات) محددة، لأنه على الرغم من أن التدابير الحمائية قد يكون لها تأثير غامض في النمو الاقتصادي على المدى القصير، فإنه قد يكون للحماية المؤقتة لقطاعات محددة تأثير إيجابي في النمو المطرد على المدى الطويل، من خلال الزيادات الأساسية في مستويات الإنتاجية والبراعة التكنولوجية للقطاعات المحمية.

ت- يجب أن يترافق أي انفتاح تجاري نحو العالم الخارجي بسياسات تكميلية تهدف إلى تشجيع تمويل استثمارات جديدة، وتحسين جودة المؤسسات والقدرة على ضبط وتعلم مهارات جديدة، ثم إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن الأنشطة الأقل إنتاجية وتوجيهها نحو الأنشطة الواعدة.

ث- إجراء دراسة شاملة لنظام المناطق الحرة كونها تلعب دوراً كبيراً في جذب عدد كبير من الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية وتوسيع الصادرات غير النفطية من ناحية أخرى، وذلك وفقاً لما أظهرته تجارب العديد من الدول، فعلى سبيل المثال يشير تقرير منظمة التجارة العالمية في مراجعته للتجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة التي تعتبر من الدول الرائدة في مجال المناطق الحرة أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الحرة الإماراتية قد بلغ 4 مليار دولار في مجال إنتاج السلع والخدمات، كما بلغ إجمالي التجارة الخارجية في هذه المناطق 98 مليار دولار في عام 2010 وكانت معظم صادرات هذه المناطق من المنتجات الإلكترونية (WTO, 2010).

ج- مراجعة الاتفاقيات الموقعة أو المزمع توقيعها مع الشركاء التجاريين، بهدف تعظيم الاستفادة منها، وتقييم آثارها، وتجاوز كافة معوقاتها، كون الاتفاقيات التجارية السورية اتسمت بطابع أحادي في تحرير العلاقات التجارية كما أشرنا سابقاً.

12. قائمة المراجع:

12-1- المراجع العربية:

1. بوخشيم، عبد الناصر (2003). تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي(دراسة تحليلية قياسية) . أطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية : كلية التجارة.
2. جوجاراتي، دامودار (2015). الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني. (تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة). الرياض: دار المريخ للنشر.
3. حشيش، عادل و شهاب، مجدي (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية . مصر : دار الجامعة الجديدة .
4. السواعي، خالد (2006). التّجارة و التنمية .الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1.
5. شيخي، محمد، (2011).طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات.الجزائر: دار الحامد للنشر، ط1.
6. صندوق ، عفيف (2011). تحرير التجارة الخارجية و أثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية . مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية–سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 33: (5) 35- 57.
7. طالب ، دليلة (2015). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2012. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، 3: (2) 99-113.
8. ظاهر، غسان (2013). أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان آسيوية مختارة للمدة (1980 – 2011). أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد.

9. عجمية، محمد و ناصف، إيمان و نجار، علي (2010). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق.مصر: الدار الجامعية.
10. عطية، عبد القادر (2003). اتجاهات حديثة في التنمية.مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية.
11. لوصيف، فيصل (2013). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012 . أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1 : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
12. موارد ، تهتان (2011). الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية. Revue d'économie et de statistique appliquée ،8: (2) 105–124.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2013)، تقرير التجارة والتنمية.
14. هرمز، نور الدين و قنوع ، نزار (2007) . الاقتّصاد الدولي . سورية : منشورات جامعة تشرين.
15. هيئة تخطيط الدولة (2007) . مشروع سورية 2025 . دمشق : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة .

12–2– المراجع الأجنبية:

1. Ali, W., Abdullah, A. (2015). *The Impact of Trade Openness on the Economic Growth of Pakistan: 1980–2010*, Global Business and Management Research: An International Journal, 7(2),120–129.
2. Granger, C. W. (1969). *Investigating causal relations by econometric models and cross–spectral methods*. Econometrica: journal of the Econometric Society, 424–438.
3. Idris, J., Yusop, Z., Habibullah, M.S. (2016). *trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective,* International Journal of Business and Society, 17 (2), 281–290
4. Karim, M. R., Islam, R. (2014). *The Impact of Trade Openness on Economic growth: A time series analysis in the context of Bangladesh*. University of Rajshahi, Bangladesh,1–12
5. Khan, M. S. (1974). *Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy*. Staff Papers, 21(2), 389–413.
6. Maddala, G. S., Kim, I. M (1998). *Unit roots, cointegration, and structural change*, Cambridge university press, (No. 4), 76–81
7. Malefa, R.M., Nicholas, M.O. (2018). *Impact Of Trade Openness On Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa,* Unisa Economic Research Working Paper Series, pp. 1–35

8. Pilinkiene,V. (2016). *Trade Openness, Economic Growth and Competitiveness. The Case of the Central and Eastern European Countries* , Engineering Economics, 27(2): 185–194
9. Sarmad, K. (1988). *The functional form of the aggregate import demand equation: evidence from developing countries*. The Pakistan Development Review, 309-315
10. Silajdzic,S., Mehic, E. (2018). *Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence fromTransition Economies*,managment international conference, italy,581-594
11. World Trade Organization (2010). *Trade Policy Review*. Report By the Secretariat, United Arab Emirates.
12. Zahonogo,P.(2016). *Trade* and *economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa,* Journal of African Trade, 3(1-2) : 41–56.

13. الملحق الإحصائي:

بيانات الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأرقام 2000 الثابتة. الوحدة (ليرة سورية)

year	1991	1992	1993	1994	1995
OPEN	0.7356	0.6844	0.6647	0.6922	0.6143
GDP Per Capita	43760.6108	48694.6878	50083.7435	51720.1565	57004.7316
year	1996	1997	1998	1999	2000
OPEN	0.6056	0.6355	0.5836	0.6531	0.6528
GDP Per Capita	58475.6143	57865.1013	59694.3634	57381.1134	55430.3309
year	2001	2002	2003	2004	2005
OPEN	0.7032	0.7034	0.5949	0.7339	0.7800
GDP Per Capita	56156.6388	59120.0234	58046.0969	60768.1897	63315.6807
year	2006	2007	2008	2009	2010
OPEN	0.7510	0.7562	0.7452	0.5546	0.6075
GDP Per Capita	64918.6301	66974.4796	68291.3916	70600.2724	71279.0683
year	2011	2012	2013	2014	2015
OPEN	0.4051	0.2589	0.2760	0.2658	0.2766
GDP Per Capita	72769.8826	52327.2794	37643.1724	35321.8485	33149.7341
year	2016	2017			
OPEN	0.2766	0.2766			
GDP Per Capita	32083.1651	31024.7005			

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.